أثر الصراعات الإقليمية على الاستقرار السياسي والامني في العراق
(اقليم كردستان أنموذجا)

The Impact of Regional Conflicts on Political and Security Stability in Iraq

Kurdistan Region as a Model

المدرس الدكتور : شهد حسن علي
جامعة النهرين /مركز التعليم المستمر
Shahad.hassan@nahrainuniv.edu.iq

الاستاذ الدكتور : مُحَمَّد كريم كاظم الدفاعي
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Dr.mohammedk@nahrainuniv.edu.iq

Assistant Dr. Shahd Hassan Ali University of Nahrain / Continuing Education Center

Professor Dr. Muhammad Karim Kazim Al-Dafaei / College of Political Science, University of Nahrain

الملخص

منذ عام 2003 والى يومنا هذا، لايزال العراق بحاجة الى رؤية خارجية مركزية واضحة ترتقي الى مصالحه الوطنية وتعزيزها إذ إن للعراق مجموعة معقدة من المصالح الخارجية التي تتعلق ببناء القدرات العسكرية وتعزيز الاستقرار الامني وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي، وخاصة في قطاع الطاقة، وتأمين الحصول على المياه والكهرباء. وينبثق عدم الاتساق في الدور العراقي الخارجي من الطبيعة المتصدعة والمستقطبة لسياسته الداخلية والتأثيرات المتبقية للقوى الخارجية المتنافسة في العراق وجواره الاقليمي، خصوصا في ظل الحروب والصراعات المستمرة في المنطقة وعلية يُعد العراق أحد أبرز الدول التي تأثرت بالصراعات الإقليمية نظرًا لموقعه الاستراتيجي وتركيبته السكانية المتنوعة والية الحكم في العراق التي كتن لها الدور الكبير في عدم الاستقرار السياسي وذلك نتيجة الولاءات الخارجية التي يدين بها القائمون على السلطة لدول خارجية دون العراق. وتعد منطقة الشرق الأوسط مركز الصراعات تلك الصراعات، سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو عسكرية، لعبت دورًا محوريًا في تشكيل واقع العراق الحديث، بما في ذلك إقليم كردستان. يناقش هذا البحث تأثير الصراعات الإقليمية على استقرار العراق بشكل عام، وإقليم كردستان بشكل خاص، مع التركيز على التحديات الأمنية، السياسية، والاقتصادية التي يواجها البلد نتيجة هذه التدخلات.

الكلمات المفتاحية : العراق ، الصراعات الإقليمية ، الاستقرار السياسي ، إقليم كردستان ، التدخلات الخارجية

Abstract

Since 2003 and up to the present day, Iraq continues to lack a clear, centralized foreign policy vision that aligns with and promotes its national interests. Iraq possesses a complex set of external interests related to building military capabilities, enhancing security stability, encouraging investment and economic growth—particularly in the energy sector—and ensuring access to water and electricity.The inconsistency in Iraq's foreign role stems from its fractured and polarized internal politics, as well as the lingering influence of competing foreign powers operating

within Iraq and its regional neighborhood. This is especially true given the ongoing wars and conflicts in the region. Iraq stands out as one of the countries most affected by regional conflicts due to its strategic location, diverse demographic composition, and the governance system, which has significantly contributed to political instability. This instability largely results from the external loyalties of those in power, who often align with foreign states rather than prioritizing Iraqi national interests.The Middle East is the epicenter of these conflicts—whether political, economic, or military—and such conflicts have played a central role in shaping the realities of modern Iraq, including the Kurdistan Region.This research examines the impact of regional conflicts on the overall stability of Iraq, with a particular focus on the Kurdistan Region, analyzing the security, political, and economic challenges the country faces as a result of these external interferences.

Keywords: Iraq, regional conflicts, political stability, Kurdistan Region, foreign interventions

المقدمة

يُعَدّ العراق، منذ نشأته الحديثة وحتى يومنا هذا، أحد أكثر بلدان المنطقة حساسيةً وتأثراً بالتفاعلات الإقليمية والدولية، نظرًا لموقعه الجغرافي الاستراتيجي وعمقه الحضاري وموارده الطبيعية الغنية، لا سيما النفط والغاز. ومنذ عام 2003، دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بتغيرات جذرية في بنيته السياسية والأمنية والاقتصادية، أعقبت إسقاط النظام السابق وتحوّل البلاد إلى نظام سياسي تعددي برلماني. إلا أن هذه المرحلة لم تَخلُ من تحديات بنيوية، في مقدمتها الانقسام السياسي الداخلي، وتعدد الولاءات، وتنامي التدخلات الخارجية، ما انعكس على استقرار الدولة ووحدة مؤسساتها.

لقد شكلت البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق، بما تحمله من صراعات وحروب بالوكالة وتنافسات جيوسياسية، عاملاً حاسمًا في صياغة ملامح الوضع العراقي الراهن. فالعراق اليوم يقف عند تقاطع مصالح قوى إقليمية كبرى، مثل إيران وتركيا ودول الخليج، إضافة إلى التأثير المباشر للولايات المتحدة وقوى دولية أخرى، الأمر الذي جعله ساحةً للتجاذبات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن إقليم كردستان بمنأى عن التداعيات، إذ تأثر بدوره بالأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي نتجت عن هذه الصراعات، سواء من خلال التحديات الداخلية أو عبر التدخلات الإقليمية المباشرة وغير المباشرة.

إن دراسة تأثير الصراعات الإقليمية على استقرار العراق وإقليم كردستان تكتسب أهمية استثنائية، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، والتغيرات في موازين القوى العالمية، وما يترتب عليها من سيناريوهات قد تحدد مستقبل الدولة العراقية ومكانتها الإقليمية. ومن هنا تنطلق هذه الدراسة بهدف تحليل أبعاد هذه الصراعات، واستكشاف انعكاساتها على الواقع السياسي والأمني والاقتصادي للعراق، مع تقديم قراءة استشرافية لآفاق التعامل مع هذه التحديات.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول واحدة من أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في المشهد السياسي الإقليمي، وهي مسألة تأثير الصراعات الإقليمية على استقرار العراق وإقليم كردستان. فالعراق يحتل موقعًا جغرافيًا بالغ الأهمية في قلب الشرق الأوسط، حيث يشكل نقطة التقاء لمصالح وتنافسات قوى إقليمية ودولية كبرى، ما يمنحه دورًا محوريًا في معادلات التوازن السياسي والأمني في المنطقة. هذا الموقع الجيوسياسي جعله عرضةً بصورة دائمة لتأثيرات البيئة الإقليمية المحيطة، خاصة في ظل النزاعات المستمرة وتعدد مراكز القوة والنفوذ.

وتتجلى الأهمية كذلك في أن البحث يسلط الضوء على الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصراعات على استقرار الدولة العراقية، من خلال توضيح كيف أسهمت التدخلات الإقليمية في زعزعة الأمن الوطني، وإذكاء الانقسامات الداخلية، وإضعاف

قدرات مؤسسات الدولة على القيام بوظائفها الحيوية. كما يهدف إلى سد فجوة معرفية في الدراسات الأكاديمية التي تناولت العراق، من خلال تقديم تحليل معمق للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها البلد وإقليم كردستان على وجه الخصوص، مع التركيز على آليات وأدوات التدخل الإقليمي التي تمارسها القوى المؤثرة في المنطقة.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا البحث يكتسب أهمية استشرافية، إذ يسعى إلى تقديم قراءة مستقبلية لمسار الدور العراقي في الإقليم في ظل استمرار التحديات، من خلال بحث السيناريوهات الممكنة لمواجهة التدخلات الخارجية، وطرح تصورات يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي وبناء سياسة خارجية أكثر استقلالية وفاعلية. ومن خلال هذه الرؤية، يسعى البحث إلى المساهمة في النقاشات العلمية حول مستقبل الدولة العراقية ومكانتها في النظام الإقليمي، وتقديم توصيات يمكن أن تُستثمر في صياغة استراتيجيات وطنية لمواجهة التحديات الراهنة. ونسعى من خلال هذا البحث :

1. **إبراز أثر الصراعات على استقرار الدولة** :يسلط البحث الضوء على التأثير المباشر وغير المباشر للصراعات الإقليمية في زعزعة الأمن الوطني العراقي، وتأجيج الانقسامات الداخلية، وإضعاف مؤسسات الدولة.
2. **سد فجوة معرفية في الدراسات الأكاديمية** :يسعى البحث إلى تقديم فهم أعمق للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه العراق وإقليم كردستان، مع التركيز على تحليل آليات التدخل الإقليمي وأدواته.
3. **تقديم قراءة استشرافية** :يهدف البحث إلى استشراف مستقبل الدور العراقي إقليميًا في ظل استمرار التحديات، واقتراح سُبل للحد من التدخلات الخارجية وتعزيز الاستقرار الداخلي.

إشكالية البحث

تنبع إشكالية البحث من حقيقة أن العراق، رغم امتلاكه مقومات الدولة القوية من حيث الموارد والموقع الاستراتيجي، لا يزال يعاني من حالة عدم استقرار مزمنة نتيجة للصراعات الإقليمية المتشابكة التي تحيط به. هذه الصراعات لم تقتصر على البُعد الأمني فحسب، بل امتدت لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما انعكس سلبًا على وحدة البلاد وتماسكها المؤسسي.

وتتجسد الإشكالية في مجموعة من التساؤلات المحورية:

- كيف تؤثر الصراعات الإقليمية على استقرار العراق وإقليم كردستان سياسيًا، أمنيًا، واقتصاديًا؟
- ما هي أشكال وأنماط التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي، سواء عبر النفوذ السياسي أو التدخل العسكري أو الأدوات الاقتصادية؟

- ما التداعيات المحتملة لاستمرار هذه الصراعات على مستقبل الدولة العراقية، وعلى مكانة إقليم كردستان ضمن الإطار الاتحادي؟
- كيف يمكن للعراق صياغة استراتيجية وطنية متماسكة للتعامل مع هذه التحديات وتقليل آثارها السلبية؟

فرضية البحث

تنطلق الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة من أن **الصراعات الإقليمية تمثل عاملًا رئيسيًا في زعزعة استقرار العراق وإقليم كردستان، من خلال تغذية الأزمات الداخلية، وتوسيع نطاق التدخلات الخارجية، وإضعاف قدرة مؤسسات الدولة على القيام بوظائفها، الأمر الذي يهدد وحدة البلاد ويقوض فرص تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.**

هيكلية البحث

فضلا عن المقدمة والخاتمة تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة وهي

المبحث الأول: الجذور النظرية والتاريخية للصراعات في المنطقة

المبحث الثاني: العراق وأثر الصراعات الإقليمية على امنة الداخلي

المبحث الثالث: مستقبل الدور العراقي في ظل التحديات الأمنية والسياسية

المبحث الأول

الجذور النظرية والتاريخية للصراعات في المنطقة

عند التحدث عن الصراعات الإقليمية وخاصة منطقة الشرق الأوسط لابد من الرجوع الى الأساس النظري والتاريخي لمحاولة فهم اساس هذه الصراعات اثرها على المنطقة عموما والعراق خصوصا وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث من خلا المحاور التالية .

المحور الاول

الإطار النظري والمفاهيمي

مفهوم الامن :ارتبط مفهوم الامن بدراسة السياسة الدولية، تقليديا، بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، وان الامن يعد أحد أسباب نشأة الدول وقد برز هذه المفهوم مع ولادة الدولة القومية في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا1648 التي بموجبها تغير شكل النظام الدولي، وبدأت فترة جديدة من حياة العالم تمثلت بفكر التنوير، وقد تم تفسير هذا المصطلح بعد الظروف التي عاشتها أوروبا، فظهرت رغبة كل دولة في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها وقدراتها الوطنية وخوفها الكبير من جيرانها وهو ما يعزز مفهوم الامن القومي وزاده تطورا وانتعاشا. (العربي، 2020)

مفهوم عدم الاستقرار :هو مفهوم نسبي ولا يتحدد وفقا لمؤشر واحد او مجموعة من المؤشرات، فيعرفه ‘‘صموئيل هنتنغتون’’ بدلالة المعادلة مفادها ان عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي ان عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية عن الاستجابة.

وذلك التعريف يتناسب طرديا بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار، لان الاستقرار السياسي لا يمكن توفيره باستخدام القوة والعنف الذي يقمع معارضي النظام، لان القوة لا تستطيع الغاء المطالب السياسية فتلك المطالب تظل قائمة وموجودة بل تزداد في طبيعة الامر.

مفهوم التغلغل (الزعزعة):قد تم وصف النظام السياسي على انه من الاله من العباد، وكان ذلك في فترة الحكم الإلهي الذي كان في اوروبا وفي مرحلة أخرى من التاريخ، تطور الامر نتيجةً للثورات الدينية، وصار النظام السياسي يوصف على انه مثل الاب بالنسبة للأبناء، ولذلك قيل بأنه نظام ابوي.

وتم استبدل هذا المصطلح بالعناوين الكبيرة مثل الديمقراطية والمدنية والمواطنة الا ان مضامينها لم تتغير، لكن الذي تغير هو الأسلوب فقط، في كون المضمون لازال مقبولا وهو يعني ان الدولة الناجحة ينبغي ان تتدخل في كل مجالات الحياة، وان تصل الى ابعد مواطن وتوفر له احتياجاته. لذلك هذا النظام لديه القدرة على ان يجعل الدولة متغلغلة بشكل إيجابي الى ابعد نقطة من حياة المواطن، كما كان النظام مستقرا، والعكس صحيح أيضا.

ويتضح لنا من هذا التعريف ان الاستقرار السياسي له شروط وانظمه سياسية معينة في كيفية إدارة البلاد والنهوض بها، عبر الشرعية والاندماج والمشاركة والتغلغل والزعزعة بالاستقرار السياسي

المحور الثاني

موقع العراق والجذور التاريخية للصراعات الاقليمية

يقع العراق في منطقة الشرق الأوسط، إذ يحده من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت. يحتل العراق موقعًا متميزًا، حيث يمتد بين خطي عرض 29°5' و37°22' شمالًا، وخطي طول 38°45' و48°45' شرقًا. (iraqiembassy، 2020)

أما إقليم كردستان العراق، فهو يقع في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من البلاد، ويحده من الشرق والشمال إيران، ومن الشمال والشمال الغربي تركيا، ومن الغرب سوريا ويتألف الإقليم من محافظات أربيل، السليمانية، دهوك. وتبلغ المساحة الجغرافية لإقليم كردستان حوالي 78,736 كم^2، ما يشكل أكثر من 13% من المساحة الكلية للعراق. (الكردستاني، 2023)

تعود جذور الصراعات الإقليمية في إقليم كردستان العراق إلى بدايات القرن العشرين، خاصة بعد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 التي قسمت أراضي الإمبراطورية العثمانية، مما أدى إلى توزيع الكرد بين عدة دول، منها العراق، تركيا، إيران، وسوريا. في العراق، شهدت العلاقة بين الحكومة المركزية والحركة الكردية توترات متكررة، أبرزها (ثورة أيلول) التي اندلعت عام 1961 واستمرت حتى عام 1970، حيث سعى الكرد بقيادة مصطفى بارزاني إلى تحقيق حكم ذاتي في شمال العراق.

بعد حرب الخليج عام 1991، تم إنشاء منطقة حظر طيران في الجزء الشمالي من العراق، مما أتاح للكرد فرصة تأسيس إدارة ذاتية. وفي عام 2003، عقب الغزو الأمريكي للعراق، تعززت مكانة إقليم كردستان، إذ تم الاعتراف به كإقليم فيدرالي ضمن الدستور العراقي لعام 2005. ومع ذلك، استمرت التوترات، خاصة مع ظهور تنظيمات مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي أدى نشاطه إلى تعقيد العلاقات بين إقليم كردستان والدول المجاورة، مثل تركيا وإيران. (post، 2020))

فضلاً عن ذلك، تُعد مدينة كركوك منطقة نزاع تاريخي وسياسي ، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية ومواردها النفطية. مما جعلها محورًا للصراعات المستمرة حول هويتها والسيطرة عليها. (رجا، 2024)

المبحث الثاني

العراق وأثر الصراعات الإقليمية على امنة الداخلي

ان للصراعات الإقليمية الأثر الكبير على الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي العراقي بل ان التأثير وصل الى التأثر المباشر على القرار السياسي العراقي والية اتخاذ القرار إضافة الى التأثير الكبير على دور ومكانة العراق في المنطقة وانه في حالة صراع مستمرة داخليا وخارجيا وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث

المحور الأول

تأثير الصراعات الاقليمية على الاستقرار

تؤثر الصراعات الإقليمية بشكل كبير على الساحة السياسية للدول المعنية، وتتمثل هذه التأثيرات في عدة جوانب:

1- **زعزعة الاستقرار السياسي:** تؤدي الصراعات إلى تفاقم التوترات الداخلية، مما يضعف الحكومات المركزية ويعزز الانقسامات بين المكونات الاجتماعية المختلفة. هذا الضعف قد يفتح المجال أمام تدخلات خارجية تزيد من تعقيد المشهد السياسي.

2- **تنامي التدخلات الخارجية:** تصبح الدول المتأثرة بالصراعات ساحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية، حيث تسعى كل منها لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها، مما يؤدي إلى تعقيد الأوضاع السياسية وزيادة حدة الصراعات.

3- **تأثيرات اقتصادية سلبية:** تؤثر الصراعات على الاقتصادات الوطنية، حيث تتسبب في تدمير البنية التحتية، وتراجع الاستثمارات، وزيادة معدلات البطالة والفقر، مما ينعكس سلبًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

4- **تفاقم الأزمات الإنسانية:** تؤدي الصراعات إلى نزوح ولجوء أعداد كبيرة من السكان، مما يشكل ضغطًا على الدول المجاورة ويؤثر على سياساتها الداخلية والخارجية.

5- **إعادة تشكيل التحالفات السياسية:** تدفع الصراعات الدول إلى إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية والدولية، سعيًا لحماية مصالحها وتعزيز أمنها القومي، مما قد يؤدي إلى تغيرات في الخريطة السياسية للمنطقة.

من الجدير بالذكر أن هذه التأثيرات تتفاوت حسب طبيعة الصراع والأطراف المتورطة فيه، إلا أن القاسم المشترك هو التأثير السلبي على الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في الدول المتأثرة.

ويمكن توضيح ابرز هذه الصراعات التي تعد مؤثر بشكل كبير على الاستقرار الامني العراقي منها:

- الصراعات في المنطقة توثر على الأمن في العراق ومنها : ما يحصل في سوريا وتركيا (PKK) والانسحاب الأمريكي من العراق، إذ إن التداخل بين الأزمة السورية، والتفاهمات التركية – الكردية، والانسحاب الأمريكي من العراق، شكّل مثلثًا ضاغطًا على الأمن الوطني العراقي. هذا التداخل يبرز كيف أن الساحة العراقية لم تعد متأثرة فقط بفاعليها الداخليين، بل أصبحت رهينة لتشابكات إقليمية ودولية، تتجلى فيها صراعات المصالح والقوى الكبرى في المنطقة
- الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأثره على المنطقة يعتبر أحد الأخطار التي تهدد الأمن القومي العراقي. إذ شكّل الصراع الإسرائيلي—الفلسطيني، ولا سيما الحرب الإسرائيلية على غزة، أحد أبرز الملفات التي ألقت بظلالها على الأمن الإقليمي، بما في ذلك العراق. فاندلاع المواجهات العسكرية في غزة عادةً ما يفتح المجال أمام تصاعد التوترات في الشرق الأوسط ككل، حيث تتفاعل القوى الإقليمية مع هذا الصراع وفق مصالحها وتحالفاتها. وفي السياق العراقي، يبرز هذا التأثير في بُعدين: الأول يتمثل في تنامي نشاط بعض الفصائل المسلحة التي تتبنى خطابًا داعمًا للمقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط الأمني على الحكومة العراقية واحتمال زج البلاد في دائرة الصراع بالوكالة. أما البعد الثاني، فيتعلق بإقليم كردستان، إذ أن أي تصعيد في المنطقة قد يعزز من أهمية الإقليم بوصفه نقطة ارتكاز استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها، سواء على مستوى القواعد العسكرية أو خطوط الإمداد اللوجستية. وهذا الوضع يضع العراق أمام معادلة حساسة: فمن جهة يُستدعى للتفاعل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية في الوجدان العربي والإسلامي، ومن جهة أخرى يجد نفسه أمام تحديات أمنية داخلية وإقليمية تفرضها حسابات كردستان وعلاقاته مع القوى الدولية والإقليمية، ولا سيما الولايات المتحدة وتركيا وإيران(Alshamary & Huggard, 2023, para. 4)
- تطورات الأوضاع في الخليج والبحر الأحمر ومضيق هرمز كلها احداث تنذر بكوارث تتجه لها المنطقة مالم يتم ردع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لأن أمريكا وإسرائيل قد تعمل على تسخين المنطقة أكثر لإيجاد فرص لها بين النيران وقلب الطاولة على المقاومة ومحور القوة الصاعدة.
- احتمالية خروج الصراع المسلح بين الكيان الإسرائيلي والمنطقة عن السيطرة (الهاشمي، 2024)

المحور الثاني

التحالفات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الساحة العراقية

تُعَدُّ التحالفات الإقليمية والدولية من العوامل المؤثرة بشكل كبير على السياسة العراقية، نظرًا لموقع العراق الجغرافي الاستراتيجي وتنوعه الديموغرافي. تتجلى هذه التأثيرات في عدة جوانب:

1. **زعزعة الاستقرار السياسي**: تحوَّل العراق إلى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تدخلات متعددة أثرت سلبًا على استقراره السياسي. هذه التدخلات ساهمت في تعميق الانقسامات الداخلية وإضعاف المؤسسات الحكومية.

2. **التدخلات العسكرية والأمنية**: تسعى بعض الدول الإقليمية إلى تعزيز نفوذها في العراق من خلال دعم فصائل مسلحة أو تشكيل تحالفات عسكرية. هذا التدخل يؤدي إلى تعقيد المشهد الأمني والسياسي، ويجعل العراق مسرحًا لصراعات بالوكالة بين هذه القوى.

3. **التأثير على التحالفات السياسية الداخلية**: تؤثر التدخلات الخارجية في تشكيل التحالفات السياسية داخل العراق، حيث تسعى بعض القوى الإقليمية إلى دعم أطراف معينة لتحقيق مصالحها. هذا الدعم يؤدي إلى انقسامات داخلية ويعوق عملية بناء دولة مستقرة.

4. **التأثير على السياسة الخارجية العراقية**: بسبب التنافس الإقليمي والدولي، يجد العراق نفسه مضطرًا إلى تبني سياسات خارجية توازن بين هذه القوى، مما يحد من قدرته على اتخاذ قرارات مستقلة تتوافق مع مصالحه الوطنية.

5. **الجهود العراقية لتعزيز دوره الإقليمي**: في مواجهة هذه التحديات، تسعى الحكومات العراقية المتعاقبة إلى تعزيز دور العراق كوسيط إقليمي يسهم في تهدئة التوترات، بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي وتقليل التدخلات الخارجية.

يمكن القول إن التحالفات الإقليمية والدولية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسة العراقية، سواء من خلال التأثير المباشر على الاستقرار الداخلي أو عبر تنشيط فاعلية السياسة الخارجية العراقية في التوسط لعودة العلاقات السعودية الايرانية وايضا محاولة التوسط بين مصر وايران وكذلك المساعي للتدخل في الازمة اليمنية والسعي لتهدئة العلاقات بين الولايات المتحدة وايران فضلاً عن

مذكرة التعاون الامني التي عقدها العراق مع تركيا في اب /2024 التي دعت للتعاون الامني بين البلدين وحدد الطرفان الغايات الإستراتيجية التي تقف خلف توقيع مذكرة التعاون الأمني الأخيرة بالآتي:

سيتم إنشاء مركز مشترك للتدريب والتعاون في قاعدة (بعشيقة) التابعة للجيش العراقي، وتنفيذ أنشطة في مجال التدريب وتبادل المعلومات والخبرات ، والهدف الرئيس هو القضاء على التهديدات التي تشكلها المنظمات الإرهابية على المنطقة، وحماية أمن وسيادة كل من تركيا والعراق (الاوسط، 2024)

المحور الثالث

الصراعات الإقليمية والتواجد العسكري في العراق

تُعَدُّ الصراعات الإقليمية من أبرز العوامل التي تؤثر على الأمن في العراق، حيث تتجلى تأثيراتها في دعم بعض دول الجوار للفصائل المسلحة، بالإضافة إلى وجود القواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي العراقية، بما في ذلك إقليم كردستان.

1- **التدخلات العسكرية في الأراضي العراقية:** نجحت الى حداً ما السياسة التركية تجاه المشكلة الكردية في كسب الحكومة العراقية لجانبها وكذلك الحكومة الامريكية واعتبار حزب العمال الكردستاني حزباً ارهابياً وحمل سلطات إقليم كردستان على نبذهم وايضاً القيام بغارات عسكرية على قواعده في جبال العراق رغم امتعاض سلطات الاقليم بان تلك الغارات تطال المدنيين من الكرد . إذ تنطلق سياسة تركيا تجاه اقليم كردستان من اعتبارين اساسيين هما :الاول، رفض اي توجهات انفصالية في شمال العراق باعتبارها تهديداً لوحدة الاراضي العراقية فضلاً عن تأثيراتها على اكراد تركيا بشكل سلبي. ثانياً: التعاون مع الحكومة العراقية وسلطات الاقليم من خلال الاستثمارات الاقتصادية والمشاركة في قطاع البناء والمقاولات (طالب، 2016) .

2- **دعم الفصائل المسلحة من دول الجوار:** يمثل العنف التحدي الأكبر الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتغيير المنظومة السياسية, أذ كشفت تلك الإحداث الأزمة البنيوية العميقة والموروثة التي يتعايشها المجتمع العراقي, والتي تمثلت بتعددية وتنوع شعبه العرقي والديني والطائفي والقومي أذ وضعت هذه العوامل العراق في واقع من العزلة وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي, كما شهد تاريخ العراق المعاصر درجات متفاوتة من العنف والذي كان مصدره انعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين القابضين على السلطة, وأمتد شعور عدم الثقة هذا إلى طبيعة العالقة بين الأحزاب السياسية فتولد العنف بمختلف إشكاله في صراعها على السلطة وإقصاء الخصوم (سلطان، 2024)

يمكن القول إن تعدد الفاعلين المسلحين خارج إطار المؤسسات الرسمية يشكل عاملًا معقدًا في المشهد الأمني العراقي، إذ ينعكس سلبًا على استقرار الدولة ويثير إشكالات تتعلق بقدرتها على فرض سيادتها الكاملة. وفي هذا الإطار، تبذل الحكومة جهودًا مستمرة لمعالجة هذه الظاهرة عبر تشجيع اندماج تلك الجماعات ضمن المؤسسات الأمنية الرسمية، بما يسهم في تعزيز وحدة القرار الأمني وترسيخ سلطة الدولة. كما تشير الخطابات الرسمية إلى أن استمرار وجود هذه التشكيلات المسلحة بات أمرًا مرفوضًا على المستويين السياسي والمجتمعي، لما يمثله من تحدٍ مباشر لمسار بناء الدولة وتعزيز الاستقرار الداخلي.

المبحث الثالث

مستقبل الدور العراقي في ظل التحديات الأمنية والسياسية

ان ما يمتلكه العراق من مكانة مادية واقتصادية وموارد طبيعية تؤهله لاتخاذ دور قيادي على الساحتين الدولية والإقليمية لكن التدخلات الخارجية حالت دون ذلك وذلك تلبية للمصالح الخاصة للقوى الكبرى الإقليمية والدولة على حساب العراق ويمكن توضيح ذلك في المحاور التالية :

المحور الاول

القواعد العسكرية الأجنبية في العراق وإقليم كردستان

شهد العراق تواجدًا للقوات العسكرية الأجنبية، خاصةً الأمريكية، منذ عام 2003. في ذروة الاحتلال، كان للولايات المتحدة 170 ألف جندي متمركزين في 505 قواعد منتشرة في جميع محافظات العراق كما موضح في الشكل ادناه

شكل (1)

الموقع الرسمي لقناة عربي 21 (https://arabi21.com/story/1234907/)

مع مرور الوقت، تم تقليص هذا العدد، واقتصر الوجود الأمريكي حاليًا على قواعد محدودة، أبرزها قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار. وفي إقليم كردستان، توجد قاعدة حرير الجوية في محافظة أربيل، التي تُستخدم من قبل القوات الأمريكية. هذا التواجد العسكري الأجنبي يثير تساؤلات حول السيادة العراقية ويؤثر على العلاقات مع دول الجوار.

المحور الثاني

التأثيرات الأمنية والاقتصادية للصراعات الإقليمية

اولاً: امنياً

1- تصاعد التوترات الداخلية: يُعد وجود فصائل مسلحة خارج إطار الدولة أحد أبرز العوامل المؤثرة في طبيعة المشهد الأمني والسياسي، إذ يؤدي إلى تعقيد عملية صنع القرار وإضعاف سلطة المؤسسات الرسمية في فرض سيادة القانون. إن تعدد مصادر الدعم والتمويل التي يمكن أن تحصل عليها هذه التشكيلات يساهم في تعميق الانقسامات الداخلية، ويجعل من الصعب تحقيق توافق وطني شامل حول أولويات الأمن والاستقرار. كما أن استمرار نشاط هذه الفصائل يخلق بيئة مضطربة قد تحد من قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجياتها في مجال الإصلاح المؤسسي وبناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية موحدة. ونتيجة لذلك، تتضاعف التحديات أمام الحكومة في مساعيها لترسيخ الاستقرار الداخلي، حيث يتطلب الأمر جهودًا متواصلة لدمج هذه القوى ضمن الإطار الرسمي، وتبني سياسات تعزز من ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة باعتبارها الضامن الوحيد للأمن والسيادة.

2- **استهداف القواعد العسكرية الأجنبية**: يشكّل وجود قوات أجنبية على الأراضي العراقية أحد العوامل المثيرة للجدل في المشهد الأمني والسياسي، إذ غالبًا ما يكون محط استهداف من قبل جماعات مسلّحة غير رسمية. وقد شهدت بعض القواعد العسكرية الأجنبية في العراق هجمات متكررة بأساليب مختلفة، من بينها القصف الصاروخي أو استخدام الطائرات المسيّرة، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على مستوى الاستقرار الأمني الداخلي، ويؤدي إلى تصاعد التوترات بين مختلف الأطراف. هذه الاعتداءات لا تقتصر آثارها على البعد العسكري فحسب، بل تحمل كذلك أبعادًا

سياسية ودبلوماسية معقدة، نظرًا لما تثيره من نقاش حول مستقبل الوجود الأجنبي في البلاد، وحدود السيادة الوطنية، والتوازن المطلوب بين الاعتبارات الأمنية من جهة، والالتزامات الدولية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، تبذل الحكومة العراقية جهودًا دبلوماسية وأمنية متوازية للحد من تداعيات هذه الهجمات، والعمل على إيجاد مقاربة متوازنة تحفظ استقرار البلاد وتراعي في الوقت ذاته التزاماتها الإقليمية والدولية.

3- **تأثيرات على العلاقات الخارجية:** يؤدي التواجد العسكري الأجنبي ودعم الفصائل المسلحة إلى تعقيد علاقات العراق مع دول الجوار، حيث تسعى الحكومة العراقية إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على سيادتها والتعاون مع المجتمع الدولي.

تتطلب التحديات الأمنية الناجمة عن الصراعات الإقليمية في العراق جهودًا مستمرة من الحكومة لتعزيز سيادة القانون، وضبط السلاح المنفلت، والتعامل بحكمة مع التواجد العسكري الأجنبي، بما يضمن تحقيق الاستقرار والأمن في البلاد.

ثانياً: اقتصادياً

تؤثر الصراعات الإقليمية بشكل كبير على الاقتصاد العراقي، وتتجلى هذه التأثيرات في عدة مجالات حيوية:

1. تأثير الصراعات على تصدير النفط: يُعَدُّ النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، وأي اضطرابات في تصديره تؤثر مباشرة على الإيرادات الوطنية. ففي مارس 2023، أوقفت تركيا تدفق النفط عبر خط أنابيب إقليم كردستان بعد حكم من غرفة التجارة الدولية يلزمها بدفع تعويضات لبغداد بسبب صادرات غير مصرح بها من قبل حكومة إقليم كردستان بين عامي 2014 و2018. هذا التوقف أدى إلى لجوء بعض الجهات إلى تهريب النفط بطرق غير رسمية، مما أثر سلبًا على الشفافية والإيرادات.

2. النزاع حول إدارة النفط بين بغداد وأربيل: يشهد العراق نزاعًا مستمرًا بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان حول إدارة الموارد النفطية. ففي نوفمبر 2024، أصدرت الحكومة العراقية قرارًا يُلزم إقليم كردستان بنقل إنتاجه النفطي إلى شركة النفط الوطنية (سومو) فورًا. كما تم تحديد تعويضات لحكومة الإقليم عن تكاليف الإنتاج والنقل، مع تحديد 16 دولارًا للبرميل للشركات النفطية الأجنبية العاملة في كردستان. هذا القرار جاء بعد توقف تدفق النفط عبر خط الأنابيب نتيجة الخلافات القانونية والتجارية.

3. تداعيات النزوح والهجرة على الاقتصاد المحلي: أدت الصراعات المسلحة في العراق إلى نزوح داخلي واسع النطاق، مما فرض ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد المحلي. تُشير الدراسات إلى أن النزوح الداخلي يسبب تحديات اقتصادية متعددة، منها زيادة الطلب على

الخدمات الأساسية وتفاقم البطالة. وفقًا لدراسة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، فإن ما يقارب 70% من النازحين في العراق اضطروا لترك مناطقهم نتيجة العنف أو العنف الطائفي.

4. تأثير العقوبات الدولية والإقليمية: تُشكّل العقوبات المفروضة على بعض دول الجوار، ولا سيما العقوبات الأمريكية على إيران، عاملًا مهمًا في تعقيد المشهد الاقتصادي والسياسي في العراق. إذ يواجه العراق تحديًا مزدوجًا يتمثل، من جهة، في حاجته إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع أطراف إقليمية فاعلة، ومن جهة أخرى، في التزامه بالضوابط الدولية المرتبطة بالنظام المالي والتجاري العالمي. وتشير تقارير متخصصة إلى تنامي ظاهرة تهريب النفط من إقليم كردستان نحو كل من إيران وتركيا، حيث يُقدَّر حجم النفط المهرَّب بما لا يقل عن (200,000) برميل يوميًا يُنقل عبر أكثر من (1,000) ناقلة، الأمر الذي يثير جدلًا واسعًا بشأن مدى توافق هذه الممارسات مع العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران.

هذا الوضع يضع العراق أمام معادلة دقيقة: فمن جانب، ترى بعض الأطراف السياسية والاقتصادية أن استمرار هذه العمليات يُسهم في توفير موارد مالية محلية تُمكّن من سد بعض الاحتياجات الاقتصادية العاجلة؛ بينما يُحذّر آخرون من أن ذلك قد يعرّض البلاد إلى ضغوط إضافية من قبل الولايات المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية، بما قد ينعكس سلبًا على الاستقرار المالي والسياسي الداخلي. في الوقت ذاته، تسعى الحكومة العراقية إلى انتهاج سياسة أكثر توازناً عبر محاولة تنظيم عمليات تصدير النفط من الإقليم ضمن إطار قانوني اتحادي يحدّ من الخروقات، ويُقلّل من احتمالات توظيف هذه الظاهرة كورقة ضغط سياسي أو اقتصادي في العلاقات الإقليمية والدولية. ومن ثمّ، فإن معالجة هذه الإشكالية باتت مرتبطة بقدرة العراق على تحقيق توازن بين احترامه لالتزاماته الدولية وحاجته إلى الحفاظ على استقلالية قراره الاقتصادي وسيادته الوطنية.

تتطلب معالجة هذه التحديات الاقتصادية تعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتبني سياسات اقتصادية شفافة، والعمل على إيجاد حلول مستدامة لقضايا النزوح والهجرة، بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية لتجنب تداعيات العقوبات.

المحور الثالث

تحديات الوحدة الوطنية والاستقرار الاقليمي

يواجه العراق مجموعة من التحديات التي تؤثر على وحدته الوطنية واستقراره الداخلي، وتتمثل أبرز هذه التحديات في:

اولاً: التحديات:

1- **الطائفية السياسية:** منذ إقرار دستور عام 2005، واجه النظام السياسي في العراق تحديات عميقة ارتبطت بتكريس الطائفية كإطار ناظم للعلاقات السياسية وتقاسم السلطة. فقد أسهم اعتماد مبدأ "المحاصصة الطائفية والإثنية" في توزيع المناصب الحكومية والسيادية على أسس هوياتية أكثر منها مهنية أو كفاءة، الأمر الذي انعكس سلبًا على فاعلية الحكومات المتعاقبة في إدارة شؤون الدولة وتقديم الخدمات العامة بكفاءة. هذه السياسات ساعدت على إنتاج حالة من الازدواجية في الولاءات، حيث أصبح الولاء للطائفة أو الحزب مقدّمًا على الولاء للمصلحة الوطنية العامة، مما أضعف من قدرة الدولة على تبني سياسات تنموية شاملة ومستدامة. كما أن الطائفية السياسية لم تقتصر آثارها على الأداء الإداري والاقتصادي، بل امتدت إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية وإعادة إنتاج الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا النمط من إدارة السلطة يعزز من هشاشة المؤسسات، ويجعلها عرضة للتجاذبات الداخلية والتأثيرات الخارجية.(Dodge, 2018)

2- **التدخلات الخارجية:** تُعد التدخلات الخارجية أحد أبرز العوامل المؤثرة في تعقيد المشهد السياسي والأمني في العراق. فالتجاذبات الإقليمية والدولية لا تقتصر على البُعد الأمني فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية، إذ غالبًا ما تُترجم هذه التدخلات في صورة دعم لبعض القوى السياسية أو الفصائل المسلحة، أو من خلال ضغوط دبلوماسية واقتصادية تُمارسها القوى الفاعلة في الإقليم والعالم. إن هذا التداخل المستمر بين العوامل الداخلية والخارجية يضعف قدرة الدولة العراقية على رسم سياساتها باستقلالية، ويُعيق بلورة مشروع وطني جامع يعزز من تماسك المجتمع والدولة. كما أن استمرار هذه التدخلات يُغذي الانقسامات الطائفية والعرقية، ويجعل من الصعب تحقيق توافق سياسي مستدام بين المكونات الوطنية المختلفة. وقد أشار الباحث فنار حداد (Haddad, 2020) إلى أن التدخلات

الخارجية أسهمت في إعادة إنتاج الانقسامات الداخلية، وأضعفت مؤسسات الدولة، مما جعلها أقل قدرة على الاستجابة للتحديات البنيوية التي تواجهها.

3- **ضعف المؤسسات الوطنية:** يُشكل ضعف المؤسسات الوطنية أحد أبرز التحديات التي تعيق استقرار الدولة العراقية وتماسكها. فغياب البُنى المؤسسية القادرة على وضع السياسات وتنفيذها بفاعلية يؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية، ويُضعف من قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية. إن هشاشة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية تُنتج فراغًا وظيفيًا يُستغل من قبل الفاعلين غير الرسميين، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، مما يضاعف من الأزمات بدلًا من احتوائها. كما أن غياب الكفاءة والحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات يُفاقم مشكلات الفساد وضعف المساءلة، وهو ما ينعكس مباشرة على ثقة المواطن بالدولة ويُضعف من شرعيتها (Al-Marashi, 2022).

ثانياً : **الحلول المقترحة:**

1- **تعزيز الوحدة الوطنية:**

- **إدارة التنوع بشكل إيجابي:** يمثل تعزيز الوحدة الوطنية أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الدولة العراقية وضمان قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. ويُعد التنوع العرقي والديني والثقافي الذي يميز المجتمع العراقي مصدر ثراء اجتماعي وحضاري إذا ما أُحسن استثماره. إن إدارة هذا التنوع بشكل إيجابي تتطلب اعتماد سياسات شاملة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وتعزيز قيم التعايش السلمي، والاعتراف بحقوق جميع المكونات ضمن إطار الدولة الوطنية الجامعة. كما أن إشراك مختلف الأطياف في عملية صنع القرار، وضمان تمثيلها العادل في المؤسسات السياسية والاجتماعية، يسهم في ترسيخ الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع. ومن شأن هذا النهج أن يحول التنوع من عامل انقسام إلى مصدر قوة وطنية، يُعزز الهوية الجامعة ويقلل من احتمالية الانزلاق إلى النزاعات الطائفية أو القومية، وهو ما أشار إليه بعض الباحثين باعتباره مدخلًا أساسياً لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المستدام.(Dodge, 2020)

- **نبذ سياسات القهر والاستبداد:** تُعد سياسات القهر والاستبداد من أبرز العوامل التي تُعيق بناء الدولة الوطنية المستقرة في العراق. فمنذ عام 2003، شهد العراق تحولات سياسية كبيرة، إلا أن غياب سيادة القانون وتفشي ظواهر الاستبداد السياسي أديا إلى تقويض مؤسسات الدولة وهياكلها. وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز ثقافة الخوف والتخوين، مما جعل من الصعب على المواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. إن التغلب على هذه الممارسات يتطلب تبني نهج ديمقراطي حقيقي يقوم على احترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وتوفير بيئة سياسية تشجع على التعددية والتنوع. من خلال تعزيز هذه القيم، يمكن للعراق أن يبني دولة تحترم التعددية وتضمن حقوق جميع مكوناته، مما يسهم في استقرار المجتمع وتقدمه(Mines, 2010) .
- **إصلاح النظام السياسي:** تُعد سياسات المحاصصة الطائفية أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام السياسي في العراق، حيث أدت إلى تكريس الانقسامات الطائفية وتعزيز الولاءات الحزبية على حساب الكفاءة والنزاهة في تولي المناصب الحكومية. وقد أشار الباحثون إلى أن هذا النظام قد أسهم في تقويض مؤسسات الدولة وتفشي الفساد، مما أثر سلبًا على فعالية الأداء الحكومي واستقرار الدولة . لذلك، يُعتبر العمل على تجاوز نظام المحاصصة الطائفية خطوة أساسية نحو بناء نظام سياسي أكثر كفاءة وشفافية. يتطلب ذلك تبني سياسات إصلاحية تركز على تعزيز الكفاءة والنزاهة في اختيار المسؤولين، وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة، وتطوير مؤسسات الدولة لضمان تقديم خدمات فعّالة للمواطنين.
- **مكافحة الفساد:** يُعتبر الفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة العراقية، حيث يضعف الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ويعرقل جهود التنمية والاستقرار. إن مكافحة الفساد تتطلب تبني سياسات شاملة ترتكز على تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، بما يضمن تقديم خدمات فعّالة للمواطنين ويُعزز من شرعية الدولة. وتشمل هذه السياسات تطوير آليات الرقابة الداخلية، تفعيل دور الجهات الرقابية المستقلة، وتحسين نظم الإدارة المالية والإدارية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة .(Transparency International, 2022) كما يُعد إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة في رصد الأداء الحكومي جزءًا أساسيًا من استراتيجية مكافحة الفساد، إذ يُسهم ذلك في تعزيز المساءلة وخلق بيئة داعمة للإصلاح المؤسسي.

2- **تحقيق التوازن في العلاقات الإقليمية:**

- **اتباع سياسة خارجية متوازنة:** تجنب الانحياز لأي طرف إقليمي والعمل على بناء علاقات متوازنة مع جميع الدول، بما يحقق مصلحة العراق العليا.
- **احترام السيادة الوطنية:** التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية والدبلوماسية.

3- **التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق الاستقرار:**

- **المشاركة في المبادرات الإقليمية:** الانخراط في مشاريع تنموية مشتركة مع دول الجوار لتعزيز الاستقرار والازدهار الاقتصادي.
- **الاستفادة من الدعم الدولي:** التعاون مع المنظمات الدولية للاستفادة من الخبرات والبرامج التي تسهم في بناء القدرات الوطنية.

بتبني هذه الحلول، يمكن للعراق تعزيز وحدته الوطنية وتقوية مؤسساته، مما يحد من التدخلات الخارجية ويسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

المحور الرابع

تفعيل دور العراق المستقبلي

لابد من ان نشير الى ان الرؤية المستقبلية التي يجب ان تركز عليها سياسة اعادة التوازن للمرحلة القادمة يجب ان تكون مبنية على أسس ن ارها ضرورية لتحقيق تلك الاستراتيجيات المهمة، التي ان تحققت على المدى البعيد سوف تعود بالفائدة على الجميع، ومن عوامل تفعيل دور العراق المستقبلي في الساحة الاقليمية:

1- اتباعه لسياسة اقليمية حكيمة ومتوازن هذه مسالة جوهرية في بيئة اقليمية مضطربة تشهد صراعا وتنافسا بين القوى الفاعلة (تركيا ,ايران , السعودية , اسرائيل) مما يفرض على العراق تجاوز حالة الجمود والتهميش التي يمر بها والتي يعني استمرارها بقاء ساحة مفتوحة للصراعات الاقليمية والدولية

2- توظيف الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي لجعلة منطقة تتلاقى فيها طرق المواصلات العالمية الجوية والبحرية والبرية والمصالح المشتركة في مجلات الاستثمار ومصادر الطاقة

3- تفعيل الادراك الاستراتيجي لصناع القرار في العراق لطبيعة المكانة والدور الممكن والاضطلاع به مرحليا على الصعيد الاقليمي من خلا رؤية واقعية لكيفية ممارسة هذا الدور (اعتمادا على تخطيط الاستراتيجي وتصور واضح لأدوار القوى الاقليمية الفاعلة وتحديد المجلات التي يمكن للعراق التأثير فيها وتقع حجم التأثير المحتمل في النسق الاقليمي جراء أدائه السياسي الخارجي) (صاحب، 2021)

ويمكن للعراق مرحليا القيام بدور اقليمي يتخذ أحد النمطين ادناه او كلاهما:

اولاً: دور الانموذج الجديد في منطقة الشرق الاوسط : ويرتكز هذا الدور على مدى تمكن العراق من بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي تقوم على قاعدة راسخة من الانتماء للدولة والوطن الواحد والهوية العراقية ويتطلب هذا الدور تنمية القدرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية واعادة بناء المؤسسة العسكرية بشكل جديد ينسجم مع القيم الديمقراطية فضلا عن الحاجة الى تبني استراتيجية شاملة للدولة العراقية والاعتماد على توثيق العلاقات الاستراتيجية مع دول العالم

ثانياً: القيام بدور الوسيط عبر مساعي التوفيق لحل الخلافات والنزاعات: التي تقع بين دولتين او اكثر في المنطقة باستخدام الدبلوماسية والموقف المحايد لكسب ثقة الاطراف المعنية وتتطلب عملية بناء الدولة واستعادة الدور الاقليمي للعراق والسعي لبناء الاقتصاد العراقي وتفعيل التنمية وادراك الاهداف الاستراتيجية للعراق ودورة لدعم اعادة العراق الى محيطة العربي والاقليمي في اطار المصالح المشتركة وطمأنة الدول العربية والاقليمية بان العراق لا يشكل مصدر تهديد لها فضلا عن ايصال رسالة واضحة وقوية بعدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي ويبرز دور النخبة في التخطيط الاستراتيجي للتعامل مع مكامن الوهن في قوة الدولة ووضع الخيارات والبدائل الملائمة لقدرة النخبة على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية وتحديد أوجه التعاون والابتعاد عن الصراع في اطار العلاقات الخارجية فضلا عن الحاجة لمختصين في العمل الدبلوماسي وادارة الازمات (صاحب، 2021).

الخاتمة

أن الصراعات الإقليمية تُشكل تهديدًا كبيرًا لاستقرار العراق وإقليم كردستان. إن العمل على معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات، وبناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية، يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

اذ يعاني العراق في علاقاته مع دول جواره الإقليمي العربي وغير العربي من أزمات عدة تمثلت بوجود عدة قضايا عالقة مع جميع هذه الدول والتي لم تسوى بعد . في مثل هذه الظروف وان تم تسويتها فالعراق يكون الخاسر الأكبر في عملية التسوية هذه حيث ان الاحتلال الأمريكي وما نتج عنه من تداعيات قد انتزع من العراق هيبته الدولية واستقلاليته في صنع قراره الخارجي. وما زاد من تعقيد هذه القضايا هو تعدد الأطراف الفاعلة فيها داخلياً وخارجياً، اي أنها تعدت بيئتها الداخلية الى المستوى الإقليمي والدولي ونظراً لتعددها فقد تمً التركيز في هذه الدراسة على أهم هذه القضايا التي تمس وتهدد الأمن القومي العراقي بشكل مباشر والتي وما ازلت إحداثها في تفاعل مستمر دون حل نهائي لها أبرزها إقليم كردستان الذي كان ومازال من ابرز المشاكل الداخلية العراقية واستنادا للبحث تم وضع مجموعة استنتاجات وتوصيات وهي:

نتائج البحث:

- الصراعات الإقليمية تمثل أحد أبرز العوامل التي تُزعزع استقرار العراق وإقليم كردستان.
- التدخلات الخارجية تُضعف السيادة الوطنية وتؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية.
- الحاجة إلى تبني سياسات متوازنة لتخفيف التدخلات الخارجية.

التوصيات:

- تعزيز الحوار الوطني بين جميع مكونات الشعب العراقي.
- بناء سياسة خارجية متوازنة ومستقلة تقلل من تأثير الصراعات الإقليمية.
- تطوير الاقتصاد المحلي لتخفيف الاعتماد على الموارد النفطية.

قائمة المراجع

1. Alaaldin, Ranj. (2018). *Sectarianism, governance, and Iraq's future*. Brookings Institution. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/11/Sectarianism-governance-and-Iraqs-future_English.pdf
2. Al-Arabi, Abdulaziz Ahmed. (2020, June 24). المركز الديمقراطي العربي . Retrieved from https://www.democraticac.de/?p=67507
3. Al-Marashi, Ibrahim. (2022). Iraq's political institutions and the challenge of governance. *Middle East Policy, 29*(1), 42–55. https://doi.org/10.1111/mepo.12603
4. Al-Osot, Salah Abdulaziz. (2024, August 12). صحيفة الشرق الأوسط . Retrieved from https://aawsat.com
5. Alshamary, Marsin, & Huggard, Kevin. (2023, December 21). How Iraq is managing the Israel-Gaza crisis. *Brookings Institution*. https://www.brookings.edu/articles/how-iraq-is-managing-the-israel-gaza-crisis/
6. Dodge, Toby. (2018). *Iraq: From war to a new authoritarianism*. Routledge.
7. Dodge, Toby. (2020). *Iraq: From war to a new authoritarianism*. Routledge.
8. Haddad, Fanar. (2020). *Iraq: Understanding a dysfunctional state*. London: Hurst & Company.
9. Kurdistan Democratic Party. (2023, June 15). إعلان على موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني. Retrieved from http://www.krg.org.kdp.info
10. Mines, Michael. (2010). Establishing governmental legitimacy in Iraq. *Human Rights & Human Welfare, 10*. Retrieved from

https://digitalcommons.du.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1558&context=hrhw

11. Post, Noon. (2020, August 29). موقع نون بوست الإخباري. Retrieved from https://www.noonpost.com

12. Raja, Nizar. (2024, November 26). موقع رجا نيوز الإخباري. Retrieved from https://www.raganews.com

13. Transparency International. (2022). *Corruption perceptions index 2022*. Transparency International. https://www.transparency.org/en/cpi/2022

14. الهاشمي، مُحَمَّد صادق. (2023). التحديات الإقليمية والدولية التي تهدد أمن العراق. *قناة الغدير الفضائية*. Retrieved from https://alghadeertv.iq/archives/284841#the-post

15. صاحب، ريا عبد. (2021). المكانة الاستراتيجية للعراق وأثرها في توازنات الأمن الإقليمي للشرق الأوسط. *مجلة المعهد*، 6, 291-322. https://doi.org/10.61353/ma.0060291

16. سفارة جمهورية العراق في واشنطن. (2020, May 20). موقع السفارة العراقية. Retrieved from https://www.iraqiembassy.us

17. سلطان، إنعام عبد الرضا. (2024). التحديات الداخلية المؤثرة على مشكلات العراق الحدودية. *المجلة العراقية للعلوم السياسية*، 46–30.

18. طالب، مُحَمَّد حميد. (2016). *السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.